في كلمة ألقاها نيابة عن صاحب السمو خلال افتتاح الملتقى الخليجي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

الهارون: مازلت رئيساً للجنة السوق لحين البدء في نقل الصلاحيات لهيئة أسواق المال

أكد وزير التجارة والصناعة أحمد الهارون أن مجلس الوزراء أقر في اجتماعه الأخير قانونا خاصا لبراءة الاختراع وتمت إحالته إلى مجلس الامة وتمنى أن يرى النور قريبا، مشيرا إلى أن الدولة ستكون وبكل أجهزتها وإمكانياتها أبوابها مفتوحة ويدها ممدودة وتتلقى كل طالب يرغب في فتح نشاط عمل حر سواء كان حرفيا أو منشأة تجارية أو صناعية، وذلك من منطلق تشجيع أصحاب براءات الاختراعات.

واضاف الهارون، في كلمة القاها بالنيابة عن صاحب السمو الامير الشيخ صباح الاحمد خلال افتتاح الملتقى الخليجي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ان اللجنة المالية في مجلس الامة تبذل جهدا كبيرا في دراسة العديد من المشروعات والقوانين المدرجة على جدول أعمالها، من بينها قانون الشركات وقانون المناقصات لكنها لم تنجز حتى الآن، مشيرا إلى أنه يأمل ألا ينتهي الدور التشريعي الحالي إلا ويتم إنجاز بعض من هذه المشاريع التي سيكون لها دور فعال في تنمية الوضع الاقتصادي بالكويت.

أحمد الهارون يقص شريط افتتاح الملتقى

لقطة جماعية للهارون مع بعض المشاركين في الملتقى

هيئة المال

وقال انه لايزال رئيس للجنة سوق الكويت للأوراق المالية الذي بحكم القانون وهو سار لحين البدء بتنفيذ الاجراءات الأخرى ونقل الصلاحيات لهيئة أسواق المال، مبينا أن هناك كثيرا من الامور تحتاج للتهيئة وسيتم الانتهاء منها خلال اللقاءات التي تتم بين إدارة البورصة وهيئة سوق المال وكذلك مع بنك الكويت المركزي ووزارة التجارة والصناعة، علما أن القانون وضع مددا زمنية واضحة لعمليات الانتقال من وضع سوق الكويت للأوراق المالية إلى وضع شركة مساهمة، حيث لم تنته تلك المواعيد المحددة حتى الآن.

خطة التنمية

وأكد أن أحد محددات خطة التنمية أن يفتح المجال للمشروعات الصغيرة وتنميتها لأنها هي المستقبل، ولن يكون هناك مشروع كبير ما لم تكن هناك نواة صغيرة يبدأ من خلالها، مضيفا انه ليس هناك فراغ في التشريع حاليا فيما يتعلق بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة إنما نحن ننشد تطوير هذه التشريعات لتكون فعلا متلائمة مع إيقاع التطور وقادرة على تلبية كل متطلبات أصحاب المشاريع الصغيرة لما يحقق لهم الدعم والاستقرار.

العمل الحر

وأشار إلى مدى اهتمام الشباب الكويتي بالدخول الى قطاع العمل الحر وخوض تجارب جديدة عليهم، وهناك انجاز كبير ورغبة صادقة في دخول غمار هذا المجال، ولا شك أن العمل الحر هو أساس لكل الاعمال، فالمشروعات الصغيرة والمتوسطة تعتبر من القطاعات المهمة في الدول النامية وحتى المتقدمة، مضيفا أن نسبة تلك المشروعات في الناتج القومي في تلك الدول قد تصل إلى 90٪ في بعض الدول العربية، ففي مصر على سبيل المثال نجد أن 95٪ من الشركات المتوسطة هي قوام العمل الحر، وفي تونس 42٪ والمغرب 50٪ وهنا في الكويت نسبة لا بأس بها نأمل في ارتفاعها لأن ارتفاعها سيصاحبه خلق فرص عمل جديدة للقادمين لسوق العمل في مجال واسع ورحب.

وقال ان الدولة تقدم كل الدعم والرعاية للذين سيخوضون غمار العمل الحر، وهناك مؤسسات موجودة في الوقت الحالي تقوم بدعم هذه المشاريع من بينها شركة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمحفظة التابعة للبنك الصناعي ومحافظ أخرى، مشيرا إلى أن أمام اللجنة المالية في مجلس الامة مجموعة من مشاريع القوانين ستصدر وترى النور دعما لهذا التوجه.

● محمود فاروق

إدارة البورصة استحوذت على 60٪ منها

67,5٪ توزيعات نقدية لمساهمي صندوق ضمان عمليات الوساطة

بعد اكثر من 8 اعوام من انشاء صندوق ضمان عمليات الوساطة عام 2003، ورغم تحقيقه لارباح تتجاوز 12 مليون دينار ومحاولات من شركات الوساطة لتوزيع ارباح، استطاعت اللجنة الخماسية للوساطة ان تقنع ادارة البورصة بتلك التوزيعات، حيث وافقت امس ادارة سوق الكويت للاوراق المالية ممثلة في مدير عام البورصة حامد السيف على توزيع ارباح نقدية عن صندوق ضمان عمليات الوساطة بنسبة 67,5٪ بما يعادل 6,7 ملايين دينار على مساهمي الصندوق.

وافادت مصادر لـ «الأنباء» بأن توزيع الارباح ستستفيد منه ثلاث جهات هي ادارة السوق بنسبة 60٪ بما يعادل 4,5 ملايين دينار والشركة الكويتية للمقاصة بنسبة 5٪ بواقع 3,3 ملايين دينار و14 شركة وساطة بواقع 2,3 مليون دينار، لافتا الى ان كل شركة وساطة ستحصل على 168,7 الف دينار.

واضافت ان التوزيعات سيتم توزيعها نهاية الاسبوع المقبل وذلك لحين الانتهاء من جميع الاجراءات الادارية المتعلقة بالتوزيع على الجهات المعنية.

من جهة اخرى، افادت المصادر بأن التوزيعات ستساعد شركات الوساطة على بناء بنية تحتية تكنولوجية تتوافق مع النظام الجديد «ناسداك» او «اواكس»، خاصة في ظل تراجع ايرادات شركات الوساطة خلال الفترة الماضية.

واشارت الى ان التوزيعات التي تم اقرارها تعد الاولى منذ انشاء الصندوق في عام 2003 برأسمال 10 ملايين دينار، حيث حقق الصندوق على مدار السنوات الـ 8 الماضية 12 مليون دينار.

● محمود فاروق

حامد السيف

في رحلة عبر منطقة الخليج

طراز «باناميرا» من «بورشه إكسكلوسيف» يغادر دبي بعد زيارة استمرت 66 ساعة

طراز «باناميرا 4 إس إكسكلوسيف نسخة الشرق الأوسط»

زارت السيارة الأولى، من أصل 66 نسخة فقط من طراز «باناميرا 4 إس إكسكلوسيف نسخة الشرق الأوسط»، مركز بورشه دبي، النابودة للسيارات حيث استمرت تلك الزيارة الخاصة من 26 حتى 28 الجاري، حظي أثناءها عشاق بورشه بفرصة حصرية لرؤية هذا الطراز المتألق على مدى 66 ساعة فقط.

بدأت هذه المناسبة الخاصة بأمسية حصرية أقيمت في مركز بورشه دبي لعدد محدد من المدعوين، تلاها يوم خصص لعرض السيارة في صالة العرض.

وترقب أصدقاء بورشه وعشاقها هاتين الفعاليتين بفارغ الصبر، إذ كانوا متحمسين لرؤية الطراز رقم 1، الذي حفر رقمه الفريد هذا على عتبات الأبواب المضاءة.

تمتاز «باناميرا 4إس إكسكلوسيف نسخة الشرق الأوسط» بأنها أول طراز بورشه على الإطلاق يجري تصنيعه تلبية لمتطلبات العملاء في منطقة معينة، وهي تبرز بطلاء «كارارا أبيض معدني» للجسم الخارجي ومقصورة يطغى عليها الجلد الطبيعي بلون «كاريرا أحمر» الفريد.

وتتألق إحدى أبرز المزايا الفريدة في السيارة، بمقصورتها التي يطغى عليها جلد طبيعي بلون «كاريرا أحمر» خصص حصريا لهذه النسخة من باناميرا تلبية لطلب عملاء الشرق الأوسط، كما يكتسي إطار المقود ومقبض علبة التروس بالجلد الأسود، ما ينتج عنه تباين لوني لافت. أما بالنسبة إلى بطانة السقف، فتمت تغطيتها بقماش ألكنتارا أسود اللون.

من جهة أخرى، تعزز رزمة الكربون الداخلية الطابع الأنيق للمقصورة، ويشير الرقم التسلسلي لنسخة باناميرا الخاصة، الموجود على عتبات الأبواب المضاءة، إلى حصرية هذه السيارة.

ويكتمل الطابع الفريد لهذه النسخة من باناميرا بعجلات «911 توربو II» قياس 20 بوصة، بالإضافة إلى تفاصيل لافتة مثل شعار بورشه على مساند الرأس الجلدية ومفتاح السيارة المطلي بلون الجسم «كارارا أبيض معدني»، ما يجعلها سيارة «غران توريزمو» حصرية بالفعل.

وقد عمل على مشروع السيارة الخاص فريق يتألف من 100 اخصائي في دائرة «بورشه إكسكلوسيف» التابعة لشركة بورشه الألمانية لصناعة السيارات، ومقرها شتوتغارت، وتوفر هذه الدائرة تعديلات يدوية لإضفاء لمسة شخصية للغاية إن كان بالنسبة إلى التصميم أو الأداء.

وعلى الرغم من أن النسخات المتوافرة من «باناميرا 4 إس إكسكلوسيف نسخة الشرق الأوسط» على وشك النفاد قريبا، يستطيع أي عميل بورشه يرغب في الحصول على السيارة تعديلها بمجموعة لا متناهية من الخيارات الشخصية، فعبر اعتماد أرقى معايير الحرفية اليدوية واستخدام مواد مختارة بعناية فائقة.

ويصنع اخصائيو «بورشه إكسكلوسيف» مقومات وسيارات تتألق بقمة الالتزام والاهتمام الشخصي بها، وذلك وصولا الى أدق التفاصيل، ويتمحور أهم مبدأ عند «بورشه إكسكلوسيف» بالعمل اليدوي المتخصص، الذي يتطلب في بعض الأحيان استخدام الإبرة والخيط، لأنه ما من آلة تتعامل مع المواد بالمقدار ذاته من الدقة والسلاسة التي تؤمنها اليد البشرية.

وتندفع «باناميرا 4 إس إكسكلوسيف نسخة الشرق الأوسط» بمحرك من ثماني أسطوانات على شكل V سعة 4,8 ليترات، يولد 400 حصان ويستهلك الوقود بمعدل 10,8 ليترات/ 100 كلم وفقا لـ«دورة القيادة الأوروبية الجديدة»، وتنقل قوة المحرك بواسطة علبة تروس بقابضين من سبع سرعات، ليتم توزيعها على العجلات الأربع بشكل نشط بواسطة «نظام بورشه للتحكم بالتماسك.

ولا تتطلب نسخة «باناميرا 4 إس» هذه سوى 4,8 ثوان للتسارع إلى 100 كلم/ ساعة عند تشغيل وظيفة «التحكم بالانطلاق» المعتمدة في رزمة «سبورت كرونو بلاس» القياسية، أما السرعة القصوى فتبلغ 282 كلم/ ساعة.

ويبدأ ثمن التجزئة لطراز «باناميرا 4 إس إكسكلوسيف نسخة الشرق الأوسط» في دبي بمبلغ 598,200 درهم اماراتي، وقد خصصت جميع نسخات السيارة الست والستين للبيع حصريا في منطقة الشرق الأوسط.

في ندوة «المعهد العربي للتخطيط» حول قياس كفاءة بنوك دول المجلس

أونور: المصارف الخليجية تعتمد بشكل شبه كلي على الودائع كمصدر أساسي للتمويل والقروض كمصدر رئيسي لخلق العوائد

أظهرت دراسة للمعهد العربي للتخطيط أعلنت نتائجها أمس في الكويت أن المصارف الخليجية حققت أعلى مستويات الكفاءة في العام 2007 في حين انخفض مؤشر الكفاءة في العام 2008.

وقدرت الدراسة نسبة الإنتاج المفقود في القطاع المصرفي الخليجي في العام 2008 نتيجة لتراجع هذه الكفاءة، بنحو 16٪، مقارنة بنحو 5٪ في العام 2007، مما يعكس تأثير الأزمة المالية العالمية على هذا القطاع.

وأوضحت الدراسة أن أهم مصدر لعدم كفاءة البنوك الخليجية هو عدم قدرتها على تشغيل الودائع بصورة كفؤة وعدم وجود أدوات مالية لإدارة المخاطر في القطاع المصرفي.

وعقد المعهد العربي للتخطيط في مقره حلقة نقاشية بعنوان «قياس كفاءة بنوك دول مجلس التعاون الخليجي»، عرض فيها عضو الهيئة العلمية في المعهد د.إبراهيم أونور لدراسة عن قياس مستوى الكفاءة الفنية للبنوك التجارية في دول مجلس التعاون خلال الفترة 2006 ـ 2008.

وشدد المعهد على أن أهمية اختياره موضوع هذه الحلقة «تنبع من تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بمعرفة القدرة التنافسية للقطاعات المصرفية في الدول العربية وخصوصا في ظل الانفتاح الاقتصادي المتسارع لأسواق المال العربية خلال الأعوام السابقة».

وأفاد أونور بأن الدراسة تمحورت على «قياس القدرة التنافسية بين 36 مصرفا تجاريا موزعة بين دول مجلس التعاون الخليجي من إجمالي البنوك التجارية العاملة في المنطقة حتى العام 2008، وتبلغ نسبة ودائع البنوك التي شملها البحث نحو 70٪ من إجمالي ودائع القطاع المصرفي في دول الخليج».

وأوضح أونور أن «الدراسة حاولت تحليل طبيعة ملكية رساميل المصارف الخليجية من حيث توزيعها بين القطاع الخاص والحكومة واستثمارات أجنبية»، كذلك سعت الدراسة الى «التعرف على العلاقة بين أداء الكفاءة الفنية للقطاع المصرفي في كل دولة وأهم النسب المالية التي تعكس الحجم والربحية ومؤشر للمخاطر المالية للبنوك الخليجية». وعملت الدراسة على «قياس الكفاءة الفنية لبنوك الدول الست بغرض التعرف على الوضع التنافسي بين القطاعات المصرفية في دول الخليج».

جانب من الحلقة النقاشية (سعود سالم)

القروض المباشرة وصلت إلى نحو 50٪ من إجمالي قيمة أصول المصارف الخليجية في 2007 و2008

دور الأوراق المالية في أصول البنوك الخليجية يعتبر متواضعاً مقارنة بالأسواق النامية الأخرى

وأشار أونور الى أن «نتائج التحليل تعتمد على فرضية أن مستوى الكفاءة المحققة لدولة ما يعكس مقدرة قطاعها المصرفي على المنافسة الإقليمية لجذب رؤوس الأموال وتحقيق عوائد استثمارية بأقل التكاليف الإدارية الممكنة، الأمر الذي يدعم إمكان أن تصبح الدولة المعنية مركزا ماليا إقليميا»، وشدد على أن «تقليل المصروفات الإدارية واختيار السياسات المصرفية التي تعظم ربحية القطاع المصرفي، تمثل أهم الأهداف الاقتصادية للقطاع المصرفي في أي بلد أو دولة».

وتابع «في العامين 2007 و2008، لم يتعد نصيب سندات المؤسسات في إجمالي المطلوبات نحو2٪، مع العلم أن القروض المباشرة تمثل أعلى نسبة في مكونات التمويل المصرفي حيث تصل الى نحو 50٪ من إجمالي قيمة الأصول في العامين 2007 و2008»، ورأى أونور أن «دور الأوراق المالية في أصول البنوك الخليجية يعتبر متواضعا مقارنة بالأسواق النامية الأخرى إذ يتراوح بين أعلى نسبة في البنوك السعودية، وهي نحو 23٪ وأقل نسبة في قطر، وهي نحو 8٪.

ولاحظ أونور «تركيز التمويل في قطاعات معينة مثل القطاع العقاري وتمويل القروض الاستهلاكية للأفراد».

وأضاف «في العام 2008 بلغت نسبة تمويل القطاع العقاري والقروض الاستهلاكية للأفراد نحو 55٪ من إجمالي قروض القطاع المصرفي الخليجي، الأمر الذي يزيد من انكشاف القطاع المصرفي لمخاطر التمويل في ظل غياب أدوات لإدارة المخاطر في الأسواق المالية الخليجية».

ولفت أونور الى أن «نسبة كبيرة من ملكية البنوك في كل دول مجلس التعاون تعود إلى القطاع الخاص المحلي في كل دولة ولا توجد ملكية كبيرة للحكومة في القطاع المصرفي في دول المجلس باستثناء السعودية والإمارات»، ورأى أنه «لا مشاركة ملحوظة من المستثمرين الأجانب من خارج دول المجلس في الكويت وقطر والإمارات، تعتبر الكويت من أكثر الدول الخليجية تحفظا تجاه المستثمرين الأجانب في القطاع المصرفي إذ لا توجد ملكية للأجانب من داخل وخارج دول المجلس في البنوك الكويتية».

وأضاف «من الملاحظ أيضا أنه باستثناء دولة الإمارات العربية لا يوجد دور ملموس في رساميل البنوك للعائلات الحاكمة في هذه الدول».

واستنتج أونور أن «القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون تعود ملكيته الى حد كبير للقطاع الخاص المحلي».

واشار الى أن الدراسة تظهر أن «نسب الملاءة المالية لمصارف دول مجلس التعاون خلال السنوات الثلاث (2006 الى 2008) أكبر بكثير من الحد الأدنى المطلوب لضمان الاستقرار المالي كما هو محدد في بازل ـ 2»، وأضاف «أما بالنسبة للقروض المتعثرة، فتتصدر بنوك الكويت والامارات مصارف دول المجلس الأخرى، وأفضلها من حيث تحصيل القروض قطر والسعودية. وبالنسبة الى مؤشر الربحية، تتصدر المصارف الكويتية والقطرية نظيراتها الخليجية».

وكشف أونور أن «ثمة انخفاضا واضحا في الكفاءة الفنية للبنوك في دول مجلس التعاون الخليجي في العام 2008، بحسب الدراسة، اذ بلغت 0,55 مقارنة بعام 2007 حين كانت 0,82 في دول المجلس، وذلك نتيجة لانخفاض في الكفاءة الفنية البحتة وكفاءة الحجم»، وشرح أن «حجم الإنتاج المفقود نتيجة لعدم كفاءة الحجم زاد إلى 16٪ مقارنة بـ 5٪ في العام 2007، الأمر الذي يوضح تأثير الأزمة المالية العالمية على قطاع البنوك في دول مجلس التعاون».

وتابع ان النتائج «توضح أيضا العلاقة بين مؤشر الكفاءة الفنية وبعض النسب المالية التي تتضمن مؤشرا للربحية متمثلا في العائد على الأصول (ROA)، ومؤشرا للمخاطر متمثلا في نسبة القروض لإجمالي الودائع لدى كل بنك، ومؤشرا لحجم البنك متمثلا في نسبة حجم الودائع لكل بنك على إجمالي الودائع البنكية في كل دولة»، واشار الى أن «النتائج توضح كذلك أن ثمة علاقة عكسية بين مؤشر الحجم وكفاءة الحجم، الأمر الذي يوضح أن أحد أهم مصادر عدم كفاءة البنوك في دول المجلس هو عدم اتساق الإنتاجية الحقيقية مع حجم النشاط المصرفي»، كذلك تبين ـ بحسب أونور ـ «وجود علاقة عكسية بين مؤشر المخاطر وكفاءة الحجم، الأمر الذي يؤكد أهمية وجود أدوات لإدارة المخاطر في القطاع المصرفي في دول الخليج».

● عاطف رمضان

«الدراسات المصرفية» يدشن سلسلة متنوعة من برامج اللغة الإنجليزية

أعلن رئيس وحدة اللغة الإنجليزية في معهد الدراسات المصرفية د.محسن الشيمي عن تنظيم الوحدة سلسلة متنوعة من برامج اللغة الإنجليزية التي تهدف إلى رفع كفاءة العاملين بهذه القطاعات كل حسب احتياجاته، ابتداء من أبريل المقبل وتستمر حتى نهاية العام الحالي.

وقال د.الشيمي، في تصريح صحافي، ان هذه المبادرة تأتي لإيمان المعهد بدوره في مساندة موظفي القطاعات المختلفة ومساعدتهم على القيام بتأدية أعمالهم باللغة الإنجليزية بسهولة ويسر، كما تأتي في إطار دعم المعهد للموارد البشرية في مختلف القطاعات المالية، الاستثمارية، العقارية، التأمين، الخدمية، وغيرها من القطاعات المختلفة.

واشار الى انه نظرا لأن اللغة الانجليزية تعد هي اللغة العالمية الأولى للأعمال في عدة مجالات، فقد حرص المعهد على تقديم حزمة من المواد التدريبية اللغوية للوفاء باحتياجات القطاعات المختلفة، تم تصميمها وفقا لأحدث المعايير العالمية في مجال تدريب اللغة الإنجليزية، ووفقا لاحتياجات السوق المحلية.